سناتور أمريكي: إدارة ترامب قد تستخدم تهديد إيران لبيع قنابل للسعودية دون موافقة الكونغرس

واشنطن: قال السناتور الأمريكي كريس ميرفي يوم الأربعاء، إن إدارة الرئيس دونالد ترامب تعتزم استخدام ثغرة قانونية بالإضافة إلى تصاعد التوترات مع إيران، لبيع القنابل للسعودية، على الرغم من أن الكونغرس أوقف هذه المبيعات لعدة أشهر بسبب المخاوف من مقتل مدنيين في الحرب في اليمن.

وحذر السناتور على تويتر قائلا: "تنامى إلى مسامعي أن ترامب قد يستخدم ثغرة غامضة في قانون الحد من مبيعات الأسلحة لتدشين عملية بيع قنابل إلى المملكة العربية السعودية (تلك التي تلقيها على اليمن) بطريقة لا تسمح للكونغرس بالاعتراض. قد يحدث ذلك هذا الأسبوع".

وقال مساعدون في الكونغرس إن هناك بنودا في قانون الحد من مبيعات من الأسلحة، الذي يضع قواعد معاملات الأسلحة الدولية، تسمح للرئيس بالموافقة على البيع دون الرجوع للكونغرس في حالة الطوارئ الوطنية.

وأضافوا أنه في هذه الحالة، سيتحدث الرئيس الجمهوري عن التوترات المتزايدة مع إيران كسبب لتقديم المزيد من المعدات العسكرية للسعودية، التي يعتبرها شريكا مهما لواشنطن في المنطقة. ووصف ترامب مبيعات الأسلحة للسعوديين بأنها وسيلة لخلق وظائف للأمريكيين.

وسبق أن أعلن ترامب حالة طوارئ وطنية بسبب تدفق المهاجرين لتجاوز الكونغرس والحصول على ستة مليارات دولار لبناء جداره على طول الحدود المكسيكية. وصوت الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء لصالح عرقلة هذه الخطوة، مما أجبر ترامب على استخدام أول حق نقض في ولايته.

ولم يتضح بعد ما المعدات التي ستباع إلى السعودية أو متى قد تمضي العمليات قدما.

ومع ذلك، فإن أي خطة من هذا القبيل ستواجه مقاومة في الكونغرس، من الجمهوريين ومن ديمقراطيين مثل ميرفي، بل وحتى في مجلس الشيوخ حيث يتمتع الجمهوريون بأغلبية ضئيلة.

وصوتت مجموعة من الجمهوريين مؤخرا مع الديمقراطيين في محاولة فاشلة للتغلب على حق النقض الذي استخدمه ترامب في قرار كان سينهي دعم الولايات المتحدة للتحالف العسكري بقيادة السعودية في الحرب

الأهلية المدمرة في اليمن.

وعبر عدد من المشرعين من الحزبين عن غضبهم إزاء مقتل الصحافي جمال خاشقجي في قنصلية السعودية في تركيا.

وقال السناتور لينزي غراهام، أحد أقرب حلفاء ترامب في الكونغرس، لشبكة (سي.إن.إن) إنه سيعارض الإدارة إذا قررت الالتفاف على الكونغرس.

وقال غراهام في إشارة لقضية خاشقجي: "لن نمارس أعمالنا كالمعتاد حتى يتم التعامل مع هذه القضية".

ورفضت وزارة الخارجية التعليق بينما لم يرد البيت الأبيض على طلب للتعليق. (رويترز)